الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
The National Society for Human Rights

حقوق الإنسان في الصحافة

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي ليوم/ الاربعاء

23 **ذو الحجة** 1436 –7 **أكتوبر** 2015

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
الحمعية الوطنية لحقوق الانسان	2
أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية	5
الانتخابات البلدية	17
حقوق الإنسان فى العالم	20

انتقادات لتقرير ينتقد أوضاع حقوق الإنسان في السعودية

المصدر: جريدة العربى الجديد الاربعاء 23 ذو الحجة 1436هـ - 7 أكتوبر 2015م
http://www.alaraby.co.uk/society/2015/10/6

الرياض ـ خالد الشايع

اعتبرت جمعية القسط لحقوق الإنسان السعودية، أن الحالة الحقوقية في السعودية متدنية، وأن أوضاع حقوق الإنسان في البلاد تشهد انتهاكات متكررة في مجالات عدة.

وقالت الجمعية، التي أسسها السعودي يحيى عسيري من مقر إقامته في العاصمة البريطانية لندن، في تقرير بعنوان "ملخص الحالة الحقوقية في السعودية منذ بداية العهد الجديد حتى أغسطس 2105"، إن "الوضع داخل السعودية زاد سوءاً في الفترة الأخيرة"، دون أن يوضح التقرير حالات محددة للتدليل على تقييمه، لكنه انتقد المحاكمات التي جرت لبعض الناشطين، والأحكام القضائية التي صدرت بحقهم، وبعضهم تهمته الوحيدة إنشاء جمعيات حقوقية دون موافقة رسمية.

وأضاف التقرير: "من وقت لآخر يتم القبض على نشطاء ويواجه بعضهم محاكمات مطولة وغير عادلة وتحقيقات واستدعاءات لمجرد تعبيرهم عن آرائهم"، دون أن يوثق التقرير حالات هؤلاء الناشطين.

وأورد التقرير واقعة استدعاء الأكاديمي السعودي زهير كتبي، من قبل وزارة الإعلام لمساءلته حول مقال كتبه قبل أشهر ولقاء تلفزيوني له على قناة روتانا خليجية، وزعم أن كتبي تم التحقيق معه بعد أن "وجه نقداً لتصرفات جهاز المباحث وطرح بعض أفكار الإصلاح السلمي في السعودية."

وانتقد التقرير المطول، ارتفاع عدد حالات الإعدام في السعودية، مؤكداً على أنه منذ يناير/كانون الثاني وحتى يونيو/حزيران 2015، تم إعدام أكثر من 100 شخص، مشيراً إلى أن غالبية الحالات خضعت لاجتهاد القاضي.

كما انتقد التقرير أوضاع حقوق المرأة السعودية، معتبراً أنه لازال متدنياً، وأن الانتخابات البلدية التي سُمح للنساء بالمشاركة فيها ليست سوى "تطور شكلي فقط، فالمناصب لا تعطي الفائزين من الذكور والإناث أية صلاحيات حقيقية"، كما أكد على أن النساء في السعودية "لازلن عاجزات عن أداء كثير من احتياجاتهن الحياتية بدون محرم من الذكور، حتى عند محاولتهن ممارسة التجارة أو التوظيف أو إجراء العمليات الجراحية، أو حتى في المحاكم عند رغبتهن في أن يشتكين المحرم نفسه."

ولم يتطرق كاتب التقرير لمجموعة من القرارات التي ألغت شرط المحرم عند ممارسة المرأة للتجارة، في أكتوبر/تشرين الأول 2011، والتقاضي مطلع العام الجاري.

"انتقد التقرير أوضاع حقوق المرأة السعودية، معتبراً أنه لازال متدنياً، وأن الانتخابات البلدية التي سُمح للنساء بالمشاركة فيها ليست سوى تطور شكلي فقط، فالمناصب لا تعطي الفائزين من الذكور والإناث أية صلاحيات حقيقية

واستنكرت جمعية حقوق الإنسان السعودية الرسمية، التقرير الحقوقي الذي نشرته جمعية القسط، معتبرة أنه "لم يكن حيادياً، وتطرق للسلبيات فقط وبشكل إنشائي وبلا حالات محددة وشهود."

وأكد نائب رئيس الجمعية السعودية لحقوق الإنسان، خالد الفاخري، أن التقرير: "افتقد لأدنى مقومات التقارير الحقوقية، ولم يكن ملماً بالجوانب القانونية في السعودية بشكل كاف، لكي يقيم ما وصفه بانتهاكات حقوقية، كما أنه أغفل الكثير من الجوانب الإيجابية وركز فقط على الأمور التي يراها سلبية."

وقال الفاخري لـ"العربي الجديد": "مشكلة بعض التقارير أن من يعدها لا يكون لديهم خلفية في إعداد التقارير الحقوقية، والتي تتطلب دراسة واقع الحال والنظام القانوني المعمول به في أي بلد، ثم تطبيقه على أرض الواقع، وبعدها يقيس الحالات الموجودة على مدى تطبيق القانون، ففي أي دولة في العالم يتم معاقبة من يخالف القانون."

ويعتقد الفاخري أن "أهم الأخطاء التي وقع فيها التقرير تمثلت في عدم دراسته للقانون السائد في السعودية حول العمال غير الشرعيين"، مؤكداً على أنه من حق السعودية أن تطبق القوانين والأنظمة الخاصة بها، وتمنع بقاء العمال غير النظاميين، وهذا أمر معمول به في كل الدول. "تعامل السعودية مع هؤلاء العمال كان إنسانياً بالدرجة الأولى، ومنحتهم

فرصة لتعديل أوضاعهم، وتم إعفاؤهم من الرسوم والغرامات، مع أنه كان من المفترض أن تقوم بإبعادهم فوراً" على حد قوله.

ووصف تقرير جمعية القسط حملة إبعاد المخالفين لنظام الإقامة بأنها "حملة اعتقالات وترحيل واسعة طاولت الآلاف من العمال المهاجرين غير الشرعيين، ولا تزال مستمرة، وأدت إلى انتهاكات واسعة بحقهم"، ولم يذكر التقرير حالات محددة لمن طاولهم سوء المعاملة، كما اتهم موظفي الجوازات بتلقي رشاوى مقابل السماح لبعض هؤلاء العمال بالبقاء في البلاد.

في شأن آخر، أكد تقرير "القسط" على أنه جرت حملة اعتقالات واسعة لصغار السن: "بسبب علاقاتهم العائلية بمقاتلين لدى جماعات مسلحة، عدد منهم كانوا دون سن الثامنة عشرة، حيث قام عدد من المدنيين المسلحين ترافقهم قوات الطوارئ الخاصة بمداهمة المنازل والمدارس وصادرت عدداً من أجهزة الكمبيوتر والهواتف المحمولة"، كما انتقد التقرير حملة الاعتقالات التي طاولت منتمين لتنظيم الدولة الإسلامية.

وجاء في التقرير: "وثقنا في أحداث مشابهة عدداً من الانتهاكات الجسيمة من قبل السلطات السعودية ضد أفراد ادعت أنهم أعضاء في جماعات مسلحة، ثم تبين فيما بعد أنه لا علاقة لهم بتلك الجماعات"، دون أن يذكر أسماء أي من تلك الحالات الموثقة.

وقال خالد الفاخري: "الحق في الأمن أمر من واجبات الدولة، وهو مبدأ من مبادئ حقوق الإنسان، وإذا لم تقم الدولة بتوفير هذا الحق تكون أخلت بحق من حقوق الأفراد، وحق الأمن يشمل القضاء على أي منبع يمكن أن يخل بالأمن، والدولة تقوم بهذا الواجب، وتتعامل مع أي أفراد يثبت انتماؤهم لمنظمات إرهابية، فهناك من يريد إحداث مشكلات، ويهدد حياة المواطنين."

وفي السياق، أكد عضو مجلس الشورى السعودي السابق والناشط الحقوقي، عبد الرحمن العناد، أنه لا يوجد خير محض ولا شر محض، وكان على معد التقرير أن يتطرق للجوانب الإيجابية كما تطرق للجوانب التي يراها سلبية.

وقال العناد: "لم نسجل في جمعية حقوق الإنسان أو هيئة حقوق الإنسان، وهما الجهتان الحقوقيتان المعتمدتان في السعودية، أي اعتقالات لقاصرين، النظام المعمول به في السعودية يؤكد على ضرورة إيداع القصر في دور للملاحظة، ولا يتم الزج بهم في السجون مع البالغين."

وأضاف: "هناك جوانب سلبية في السعودية، مثل أي دولة أخرى، لا ننكر ذلك، ولكن التقرير لم يأت بشيء جديد، أو لم تتضمنه التقارير الحقوقية الرسمية."

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

جدة: "الجزائية" تطلب من "الشرطة" إحضار "متحرش بطفلة" بالقوة

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 23 ذو الحجة 1436هـ - 7 أكتوبر 2015م
http://www.alhayat.com/Articles/11491671

جدة - أحمد الهلالي

أحالت المحكمة الجزائية في محافظة جدة أول من أمس، ملف قضية متهم في قضية «تحرش جنسي» في «طفلة»، إلى شرطة جدة، وطلبت إحضاره للمثول أمام القضاء، ومحاكمته بعد هربه من المحافظة. وتضمن خطاب المحكمة «التشديد على إحضار المتهم بالقوة الجبرية، بعد أن أبلغ المحكمة بأنه خارج جدة بعد عقدها أولى الجلسات، إثر استقبالها ملف القضية من (الادعاء العام) والمطالبة بتعزيره.«

وأكدت مصادر موثوقة لـ«الحياة»، أن «طلب المحكمة جاء بعد غياب المتهم عن الجلسة، على رغم إبلاغه بموعدها مسبقاً، إلا أنه ماطل في الحضور، بحجة أنه خارج المحافظة». وكانت دائرة العرض والأخلاق في هيئة التحقيق والادعاء العام بمحافظة جدة، أحالت ملف القضية إلى المحكمة الجزائية في جدة، بعد توجيه الاتهام إلى المتهم بالتحرش بالطفلة «ياسمين» ذات الأعوام التسعة، من خلال تقبيلها ومحاولة احتضانها، وممارسة الجنس معها في الدور العلوي من العمارة التي تقطنها، قبل أن تنجح في الهرب من يد المتهم.

وطالب «المدعي العام» بإيقاع أشد العقوبات على المتهم وردعه، «لعدم تكرار فعلته». واستمع إلى أقوال «المدعين»، ومواجهتهم بالمتهم. وكانت الطفلة تعرفت على الشخص الذي تحرش بها، والذي حاول أن ينكر أقوالها، مؤكداً أنه كان يهدف من اصطحابها «إعادتها إلى منزلها ومنع أي اعتداء عليها» بحسب قوله. يذكر أن هذه التطورات في القضية تأتي بعد أن استدعت هيئة التحقيق والادعاء العام في جدة ممثلة بـ«دائرة العرض والأخلاق»، الطفلة «ياسمين»، ومواجهتها بالمتهم أمام المحقق في حضور والدها، بعد أن شرعت جهات التحقيق في مباشرة ملف القضية، وإصدار مذكرة تمديد إيقاف المتهم، وهو مواطن سعودي تجاوز الـ30 من عمره على ذمة التحقيق في ملف قضية الطفلة.

"الشورى" يحذّر "التقاعد" ويطالبها بإجراءات تصحيحية

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 23 ذو الحجة 1436هـ - 7 أكتوبر 2015م
http://www.alhayat.com/Articles/11492786

الرياض - فداء البديوي

حذر مجلس الشورى السعودي أمس (الثلثاء) من أن المؤسسة العامة للتقاعد مقبلة على إفلاس محتمل بعد نحو ستة أعوام، وطالبها بمراجعة سياساتها الاستثمارية، وتقديم خدمات «لوجستية» صحية وتعليمية وإسكانية للمتقاعدين.

وأوصت اللجنة المالية في المجلس، في تقرير عن الأداء السنوي لـ«التقاعد» بضرورة قيام المؤسسة بالتنسيق مع الجهات المعنية لاتخاذ «الإجراءات التصحيحية النظامية والمالية لمعالجة العجز النقدي القائم في التقاعد العسكري، مع ضرورة الشروع في تنفيذ الحلول الدائمة لمعالجة العجز الاكتواري، وفق خطة عمل محددة بما يحقق الاستدامة المالية»، داعية وزارة المالية إلى سرعة استكمال تسديد الأرصدة المستحقة لمصلحة المؤسسة العامة للتقاعد، لافتة إلى تراجع الاستراتيجيات الاستثمارية للمؤسسة، بهدف رفع معدل العائد على الاستثمارات سنوياً، بما يماثل المعدلات الاستثمارية التي تحققها المؤسسات التقاعدية في العالم. (للمزيد.)

وأكد عضو الشورى محمد آل ناجي أن اللجنة أوصت بضرورة مراجعة السياسة الاستثمارية لـ«التقاعد»، لرفع عوائدها الاستثمارية. وطالب العضو حاتم المرزوقي بضرورة إسهام «التقاعد» في «تقديم خدمات لوجستية صحية وتعليمية وإسكانية، لتأمين حياة كريمة لمنسوبيها، مع مطالبته بتفعيل أدوات الادخار والاستثمار لمن يريد الحصول عليها من المشتركين». وتساءل العضو خالد العقيل عن عوائد الاستثمارات المحلية للمؤسسة، مؤكداً «استحالة الوصول إلى مستويات مؤسسات التقاعد العالمية، إن لم تتحرر (المؤسسة) من الاستثمارات المحلية، فالسوق المحلية لا تتحمل المزيد من الاستثمارات التي تقوم بها المؤسسة العامة للتقاعد». ورأى العضو عبدالله الحربي ألا تتوسع «التقاعد» في الاستثمار في سوق الأسهم، لارتفاع نسبة المخاطر فيه.

الرياض
www.Alriyadh.com

ألف ريال لكل 5721 مستفيداً 150

"الشؤون الاجتماعية" تصرف مبالغ شراء سيارات لذوي الإعاقة.. الاثنين المقبل

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 23 ذو الحجة 1436هـ - 7 أكتوبر 2015م
http://www.alriyadh.com/1088658

الرياض- صالح الحميدي

تبدأ وزارة الشؤون الاجتماعية الاثنين القادم في صرف المبالغ المالية وفق التنظيم الجديد بمنح الأشخاص ذوي الإعاقة الحركية وأسرهم الذين تنطبق عليهم الشروط مقابلاً ماليًا قدره ١٥٠ ألف ريال بدلاً من تأمين السيارات التي كانت مخصصة لاحتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة.

ورفع وكيل وزارة الشؤون الاجتماعية للرعاية الاجتماعية والأسرة د. عبدالله المعيقل شكره وتقديره لخادم الحرمين الشريفين، وسمو ولي العهد، وسمو ولي ولي العهد على الدعم الذي تلقاه البرنامج لمساعدة تلك الفئة الغالية وتقديم العون لها.

وأوضح أن وزارة الشؤون الاجتماعية منذ تبلغت التوجيه الكريم من لدن خادم الحرمين الشريفين -حفظه الله-، على التنظيم الجديد بتحويل دعم هذا البرنامج من عيني إلى نقدي والتي فيها الكثير من التسهيلات على أبناء الوزارة من ذوي الاعاقة الحركية ومنها سرعة الصرف للمستفيدين وسهولة الإجراءات وتلبية رغبات المستفيدين بشراء ما يناسبهم من السيارات والكراسي أو الرافعات، حيث تم خلال الفترة الماضية إجراء تفاهمات بين الوزارة مع وزارة المالية ومصرف الراجحي على تنفيذ البرنامج، مؤكداً أن الصرف سيشمل بقية المتقدمين للمرحلة الأولى وهم الذين تقدموا خلال الفترة من 1428 هـ وحتى نهاية عام 1435 هـ وعددهم 5721 مستفيداً بمبالغ إجمالية بلغت 858 مليون ريال.

وشدد د. المعيقل أن الوزارة ستبدأ صرف الشيكات بمشيئة الله يوم الاثنين القادم 29 / 12 / 1436هـ الموافق 12 / 10 / 2015 م، حيث سيتم الاتصال بالمستفيدين المستحقين حسب الأولوية على أرقامهم الهاتفية المسجلة في نظام وزارة الشؤون الاجتماعية.

وأكد وكيل وزارة الشؤون الاجتماعية للرعاية الاجتماعية والأسرة أن مواعيد تسليم الشيكات ستبلغ لكل المستفيدين بجميع مناطق المملكة عبر الاتصال الهاتفي بهم ويتم إعطاؤهم موعدا باليوم ووقت الاستلام، مؤكداً على رغبة الوزارة في عدم حضور المستفيد إلا في اليوم المبلغ إياه هاتفياً حتى لا يتسبب ذلك في تزاحم المراجعين وتعطيل تسليم المستحقين في نفس اليوم.

وبيّن المعيقل أن آلية استلام الشيكات ستكون عبر المستفيد نفسه إذا كان مدركاً وبلغ من العمر 18 عاماً، أما إذا كان المستفيد غير مدرك أو أقل من 18 عاما فيسلم الشيك لوالده إذا كان هو المسؤول عن رعايته أو لوليه الشرعي بموجب

صك الإعالة الشرعي أو لوكيله بموجب وكالة منصوص فيها على استلام المبلغ المذكور، موضحاً أن الوكالات العامة لن تُقبل في استلام الشيكات.
أضاف د. المعيقل أن هذه الدفعة تأتي لاستكمال المرحلة الأولى من السيارات المخصصة لذوي الإعاقة التي بدأت عام 1428هـ حتى نهاية عام 1435هـ، حيث أن برنامج منح سيارات لذوي الإعاقة منذ أن تم إطلاقه لدى وزارة الشؤون الاجتماعية قام بمنح أكثر من ٦٣٠٠ سيارة قبل تحويله إلى إعانة نقدية مباشرة، وتأتي المبالغ الحالية لاستكمال المرحلة الأولى بكاملها.
وأضاف د. المعيقل أنه بالنسبة للمسجلين في المرحلة الثانية التي بدأت في بداية عام ١٤٣٦هـ وانتهت في شهر رجب الماضي، فقد بلغ عدد المتقدمين فيها 10700 مستفيد، وأنه وفقا للأمر السامي الكريم فسوف تتم دراسة حالاتهم ووضع الضوابط والتنظيمات للصرف لهم بين وزارة الشؤون الاجتماعية ووزارة المالية. مبيناً أن وزارة الشؤون الاجتماعية تسعى لكل ما من شأنه تذليل الصعاب وتوفير أقصى السبل لخدمة وراحة أبنائها ذوي الإعاقة.

سد ثغرات الفساد يتطلب إصلاح التشريعات واللوائح المتعلقة بالمال العام

"التشهير" بالمفسدين.. آخر الحلول!

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 23 ذو الحجة 1436هـ - 7 أكتوبر 2015م
http://www.alriyadh.com/1088796

الأحساء، تحقيق-صالح المحيسن
تمضي المملكة قدماً في محاربة الفساد بكل أشكاله وألوانه، وذلك لكونه من أشد المخاطر التي يمتد أثرها على كل المفاصل الاقتصادية والتنموية والأمنية، فخصصت لذلك جهات للمراقبة والنزاهة ومكافحة الفساد والمفسدين رغم تطور آلياتهم وطرقهم. ومع ما تكشفه جهات محاربة الفساد لدينا من حالات بين الفترة والأخرى، إلا أن هناك من يدعون لأن تأخذ تلك الجهات خطوة مهمة وهي التشهير بالمفسدين لتجنبهم ولتعريف المجتمع بهم للحد من الفساد والكشف عن المفسدين.
ثقافة حقوقية
يقول ماجد قاروب -محامٍ-: اننا نعاني من ضعف الثقافة الحقوقية، لذا اعتقد بأهمية وجود مكافحة الفساد وهو تجسيد للفساد التشريعي على اعتبار أنه من الأجهزة للحفاظ على المال العام وفي مقدمتها هيئة الرقابة والتحقيق، موضحا أنه ولأجل مزيد من الفاعلية كان بالإمكان دمج ديوان المراقبة العامة والمباحث الإدارية وتعزيز إمكاناتهم ودعمها بالكوادر البشرية مع التأهيل والتدريب مع فتح مزيد من الفروع في مختلف مدن ومحافظات المملكة، لافتا إلى أن تذمر هيئة مكافحة الفساد وإعلانها المتكرر من عدم تجاوب الأجهزة الحكومية والوزارات معها خير دليل على أن الهيئة وبالرغم من كل ما سخر لها لم تحظَ بأي تقدير أو تجاوب حكومي أو حتى من قبل مؤسسات المجتمع المدني.
لم نسمع بعقاب
ويشير قاروب إلى أن الجميع يعلم أن أسباب الفساد تنحصر في نظام المشتريات والمنافسات الحكومية وفي إجراءاته التنفيذية، وكذلك في نظام الخدمة المدنية، لأن الأولى مسؤولة عن المال العام، والثانية مسؤولة عن الموظف العام، وما حدث وسيحدث من فساد بسبب هذين النظامين اللذين لم تحرك فيهما الهيئة أي إجراء، معتبراً أنه إذا أردنا أن نتمكن من أي إصلاح إداري فلا بد أن يكون بعيداً عن تحكم المسؤول القيادي في الوزارة، معتقدا أننا لن نسمع عن معاقبة أي أحد من مسؤولي الوزارات المختلفة أو معاقبة أو فصل موظف مهمل، مبرراً ذلك لكون الهيئة لم تستطع النفاذ إلى مهمتها الحقيقية لاقتلاع جذور الفساد التي تؤثر على المال العام والاقتصاد والمجتمع.
خلل إداري

ويلفت قاروب إلى أن ترسية المشروعات والمناقصات لايزال النظام قائما ومعمولا به وتتعامل معه الشركات والمقاولات والمورد بكل أنواعها بأسلوب أصبح معروفا فيه الاختلالات وهي المسؤولة عن الفساد المالي والإداري في مختلف الوزارات والهيئات، ولذلك ما نعاني منه حقيقة فساد الرؤية والتطبيق والتنفيذ للهيئة لمعرفة دورها الحقيقي في مكافحة الفساد، والذي يجب أن يبدأ بإصلاح الخلل التشريعي المتسبب في الاختلالات والفساد المالي والإداري للمال العام والموظف العام الذي لا يقدر أو يدعم الموظف المخلص والأمين عن باقي الموظفين المتسيبين.

دور مرتقب

وتمنى قاروب على هيئة مكافحة الفساد أن تقوم بعملها في إصلاح التشريعات والقوانين واللوائح والإجراءات وهندستها الإجرائية المتعلقة بالمال العام، ومن المفترض أن تتدخل الهيئة في إصلاح الدورة التشريعية المسؤولة عن إصدار القوانين وتعديلها والتي تتوج بهيئة الخبراء ومجلس الشورى، لأنها تعاني من اختلالات كبيرة تؤدي إلى خروج الأنظمة أو تعديلاتها بهذه الصورة المليئة بالثغرات والتباينات والأخطاء والتي تظهر عند التطبيق والممارسة لاسباب كثيرة منها؛ ضعف وتأخر دور ومكانة رجال القانون في المنظومة الحكومية والسلطة التشريعية وفي الدورة التشريعية التي يتداخل فيها غير المتخصص بما يعرقل جهود وبرامج بعض الوزارات والهيئات التي تسعى إلى تطوير القوانين التي تعمل على تطبيقها دون جدوى، وخير دليل أن وزارة التجارة على سبيل المثال لم تتمكن منذ 20 عاماً من إصدار قانون الشركات الجديد بالرغم من الإعلان عن البدء في إعداده وتشكيل لجنة لإعدادها في الوزارة منذ 20 عاماً.

وأشار إلى أن معظم الأجهزة الحكومية لا تستطيع أن تستوعب القوانين الجديدة المعتمدة لأنها تعمل على تنفيذ تلك الأنظمة دون دعمها بالكادر الإداري والمالي من حيث الوظائف بالعدد الكافي، وبدون التأهيل الضروري الأساسي.

الموضوعية

ويشير عبدالله الفلاّج -محامٍ ومستشار قانوني- إلى وجود حالات تم فيها التحقيق والمساءلة، لكنه وصفها بأنها قد لا ترقى لطموحات البعض ولا تتناسب مع حجم ما يرشح في وسائل الإعلام التقليدي والحديث بالتواصل الاجتماعي، ويرجع ذلك في بعض الأحيان لافتقار الدقة أو الموضوعية.

وتابع أنه ومن النواحي الشرعية والنظامية لا تؤخذ الناس بالشبهات، ولكن لابد من إتاحة الوقت الكافي للجهات المختصة حتى تقوم بواجباتها نحو الضبط والتحقيق والإدانة، وفي هذا تطبيق لمبادئ العدالة حتى ولو كان بطيئاً لكن فيه حماية للجميع.

الشفافية

ويعتقد الفلاّج بأنه وقبل تفعيل اللوائح بهدف سد ثغرات الفساد، أن نحدد أولاً العلة وحجم المرض، وكذلك الإعلان عنه بكل وضوح يعد تطبيقاً لمبدأ الشفافية المطلوبة، كما وأن معرفة ذلك تساعد في تحديد أوجه الخلل ووضع أساليب المعالجة المناسبة وفق الآليات المتاحة أصلاً، ومن الضروري استمرارية إعمال وتطبيق مبدأ الشفافية بعد اكتشاف الجناة والمخطئين والإعلان عنهم وعن عقوباتهم، وسيكون لذلك فاعلية كبيرة تطبيقاً لمبدأ الردع العام المعروف في القانون، خاصة في مجتمعات محافظة مثل مجتمعنا، وستكون النتيجة مذهلة نحو الارتقاء بالخدمات العامة وكفاءتها وتنقيتها من شبهات الفساد.

كفاءة الإدارة

ويؤكد هنا أن كثيرا من السلوكيات الإدارية الخاطئة يكون لها أضرار مالية- غير منظورة- أكبر وأخطر من الاختلاسات المالية الظاهرة أو (الفساد المالي)، وكفاءة الإدارة تقود إلى المساءلة عن جودة ونزاهة الأداء، ويستدرك لا أقول ان كفاءة الإدارة تغني عن ملاحقة مرتكبي الأخطاء، ولكنها تقلل حتى من وقوع الأخطاء المباشرة والصريحة بإجراءات احترازية وتسهل ملاحقة المخطئين ومعاقبتهم، فالأنظمة والآليات موجودة، ولكن مكافحة الفساد تحتاج إلى إبراز دور هذه الأجهزة أكثر إعلامياً وفعلياً، كما وأن تطبيق الأنظمة وإيقاع العقوبات الرادعة على من يثبت عليه الجرم لا شك في أنه سيكون سداً منيعاً ضد الفساد والتلاعب فمن أمن العقاب أساء العمل.

الرقابة الالكترونية ضرورة

ويؤكد الفلاّج أن مؤسسات المراقبة والنزاهة لدينا تحتاج لتفعيل آليات مبادئ الرقابة والمساءلة المتمثلة في الأنظمة والأجهزة الموجودة أصلاً في القطاع العام، مثل ديوان المراقبة والمراجعة العامة، والمباحث الإدارية، ووسائل الإعلام ونحوها، وإطلاق يدها أكثر، ومن قبل ذلك اعمال مبادئ الحكومة الالكترونية لزيادة فعالية الإدارة وتحسين أدائها، ومن ثم إعمال الرقابة الإلكترونية وقياس الانتاجية لرفع الكفاءة، ومحاسبة المقصرين أداءً أو سلوكاً بشفافية.

ووصف الفاسد والمفسد بسوس ينخر في عظم الأمة يجب مكافحته بكل الوسائل، وللعلماء ومنابرهم دور في النهي عن مثل هذه المنكرات ورفع قيم طهارة اليد واللسان، وتنشئة أجيال ترعى حرمة المال العام وتحافظ عليه، كما لهم دور في حض الناس على التبليغ عن الممارسات الخاطئة وتفعيل الرقابة المجتمعية.

دور المنابر

بدوره أشار الشيخ د. أحمد البوعلي-إمام وخطيب جامع آل ثاني نائب، رئيس المجلس البلدي بالاحساء- إلى أهمية منابر المساجد واعتبرها من أهم المراصد الإعلامية التي لها اثر كبير في حياتنا، ولذا فالاستفادة منها وتوجيهها في الوقاية والتحصين من الفساد أمر ضروري لتحقيق مجتمع سليم في منهجه واعتقاده، ولفت إلى أن المجتمع السعودي مجتمع واع، ووجود أخطاء عند البعض ليس معناه انحراف المجتمع برمته.

وأردف أن الناس يحضرون للخطيب في السنة خمسين مرة، ولهذا المنبر من مهامه انه يربي الناس على الخير وهذا ماسلكه النبي عليه الصلاة والسلام، كما عليه أن يختار عنوانا مناسبا لواقعه يعالجها بشكل تأصيلي وبطرح مشوق، فالشباب اليوم يحتاجون إلى سرعة المعلومة والوسائل المؤثرة، محذراً من كون الفساد معناه خراب المجتمع.

د.سعود السبيعي

مقترح «التشهير» لدى الجهات العليا

أوضح د.سعود السبيعي -رئيس لجنة الشؤون الأمنية في مجلس الشورى- أن عدم إصدار هيئة مكافحة الفساد عقوبات بحق أي من المسؤولين لكونها لا تملك الصلاحيات التي تخولها بذلك، مفيدا ان الهيئة لها نظام معروف وله مواد محددة وموضحة فيه صلاحيات الهيئة واللوائح قضايا الفساد فيها تهم جهة معينة فاسدة، والنزاهة هي الهدف الأسمى للأنظمة في أعمال الدولة، مؤكداً أن من صميم عمل الهيئة أن تتحرى عن ممارسات الفساد ومحاولة كشفها والتحقق منها وسد المنافذ لأي متلاعب وحماية النزاهة والشفافية، واستدرك لا يمكنها أن تلم بكل شيء وذلك لكون موظفيها عددهم محدودا.

وبين أن نظام الهيئة لا يسمح بالتشهير رغم أهميته في ردع الآخرين، ولفت إلى أن مجلس الشورى سبق وأن طالب بمنح صلاحية التشهير للهيئة ليعرف الرأي العام بالفاسدين، كاشفا أن الهيئة اقترحت نظاما لموادها يقضي بالتشهير لمرتكبي حالات الفساد المالي والإداري وهو مرفوع للجهات العليا، وفي سياق اهتمام مجلس الشورى بمكافحة الفساد دعا لتطبيق التعاملات الالكترونية بين الجهات الحكومية كونها خطوة تساعد مجلس الشورى لمتابعة المشاريع والعقود المختلفة ومتابعة خطة العمل ومراجعة الإجراءات ومن ثم الحد من الفساد.

المحامية بيان: 90٪ من عملاء مكتبي نساء غيرت تخصصي في 5 دقائق"

المصدر: جريدة المدينة الاربعاء 23 ذو الحجة 1436هـ - 7 أكتوبر 2015م

http://www.al-madina.com/node/634583

فاطمة مشهور - جدة تصوير - منى الجداوي

»إن كثيرًا من النساء في مجتمعنا لا يطالبن بحقهن بدافع الخوف والخجل من التعامل مع الرجل، ولكن بوجود محامية ساهم في تخفيف هذا العبء على كثير منهن»، بهذه العبارة فسرت المحامية بيان زهران سر أن ٩٠٪ من عملاء مكتبها من النساء، مبيّنة أن الرجال يقومون بتوكيل مكتبها حينما تكون خصومهم من السيدات.

هناك عدد من رجال الأعمال يَرَوْن أن دقة النساء في العمل القانوني عالية، وتهم أعمالهم التجارية المختلفة -الحديث لبيان- التي تُعدُّ ضمن أول ثلاث محاميات حصلن على ترخيص مزاولة المهنة في السادس من أكتوبر ٢٠١٣، وأولهن ترافعًا في المحاكم.

تقنين وانضباط

وأرجعت دراستها للقانون لتأكّدها من أن وجود التقنين يساهم في الانضباط، قائلة: «كنت في مرحلة المدرسة من طالبات الانتظام اللواتي يضعن اللوائح الإرشادية، ويسهمن في تنفيذ النظام الداخلي بالمدرسة.«

وأضافت: «حين تم افتتاح قسم الحقوق في الجامعة كنت -آنذاك- أدرس تخصص موارد بشرية، وتبقى على تخرجي عام، إلاّ وأنه في بداية الفصل الدراسي كنت أقوم بالتعديل على جدولي الدراسي، فوجدت إعلانًا بافتتاح قسم الأنظمة، وفي غضون خمس دقائق غيّرت تخصصي، والتحقت بقسم الأنظمة.»

جودة الخدمة

وأكدت حرصها الدائم على تقديم الأفضل، سواء في جودة الخدمات القانونية المقدمة للعملاء من حيث الدقة والالتزام، وسرعة الإنجاز، أو في الخدمات المساندة للمجتمع بالتعاون مع المساكن الخيرية للدفاع عن المطلقات، والأرامل، أو تقديم المحاضرات، والمعلومات القانونية لنشر الوعي الشرعي والقانوني.

تدريب عملي

وبيّنت أنه قبل حصولها على ترخيص مزاولة قرر والدها أن تشرف على أعماله وتعاقداته التجارية بدلاً من تولّي المهمّة لمكتب محاماة، فسعدت بهذا العرض، وتمكّنت بذلك من بداية العمل في المجال القانوني.

وأضافت: «بعد ذلك أسس والدي سكن نور البيان الخيري لإيواء المطلقات، والأرامل، وبعد مرحلة التأسيس ودراسة الملفات من قبل المشرفة الاجتماعية، حيث كانت تقوم بتحويل الحالات التي تحتاج إلى مشورة قانونية، أو لديها قضايا منظورة في المحاكم، ومع الوقت وتقديم الاستشارات تحمست لاستكشاف أروقة المحاكم، فكنت أحضر في البدايات كمستمعة مع الأخوات، وبعد ذلك تعاونت مع جمعية حماية الأسرة، ثم توظفت بها في ٢٠٠٩م وظيفة رسمية بمسمّى مستشارة قانونية.»

قضايا جنائية وأسرية

وتابعت: «من ثم ترافعت مباشرة عن الحالات التي تعرضت للعنف من الأطفال والنساء، وكنت أباشر القضايا الجنائية والأسرية بموجب خطاب تفويض من الجمعية للمحكمة للترافع عن الحالات التي ترعاها، وفي ٢٠١١ انتقلت للعمل في اللجنة الوطنية لرعاية السجناء وفي ذات الوقت الذي كنت أعمل فيه طالبت ومعي مجموعة من خريجات وطالبات القانون برخصة مزاولة مهنة المحاماة بشكل رسمي لتتمكن الخريجات من التدريب في مكاتب محاماة، وتتمكن من لديها خبرة من فتح مكتب وبالفعل رفعنا خطابًا -آنذاك- لوزير العدل وتم رفعه للمقام السامي لحين صدرت الموافقة الكريمة والتاريخية للمرأة السعودية.»

دقة والتزام

وأشادت بتميز زميلاتها الموظفات بالمكتب قائلة: «سرعان ما يتعلمن ويذكرنني بشغفي وحماسي في بداية عملي المهني، فهن مبدعات حقًا سواء من ناحية الدقة والالتزام، ومن الناحية المهنية في تأصيل وتحليل الوقائع القانونية بشكل مميز وربط الملف محل الدراسة بالقواعد الشرعية وبالنظام.»

وألمحت إلى حصول ٥٧ محامية على ترخيص المحاماة، مشيرة إلى أن العميل يثق في المحامي المتمكن سواء امرأة أو رجلاً، وبالتالي الأمر يعود إلى القواعد الإنسانية العامة وهي الثقة المستحقة لمن يتمتع بالالتزام والجدية في تحمل المسؤولية المهنية ولا يعود الأمر إلى كونها أنثى.

وبالنسبة لنوعية القضايا التي ترد إلى مكتبها قالت: «لا توجد قضية سهلة وأخرى صعبة، بل توجد قضية ذات قيمة وقضية سامية، وقضية ترفع من رصيد أعمالنا يوم القيامة قبل النظر لرصيد الدنيا، فأي قضية لا يمكن للمحامي أن يراها سهلة وربما تكون هذه القضية أصعب في حياة الموكل الذي وثق بالمحامي، كذلك لا توجد قضية صعبة، إذ إن لكل شيء في الدنيا حلاً وعلاجًا لاسيما الحق، فإن علاجه حاصل بلا شك.»

عمل خيري

وفيما يخص دعممها وترافعها عن بعض السيدات المعنّفات، وتعاونها مع جمعيات حقوق المرأة في الترافع عنهن، وتقديم المساعدة لهنّ بالمجان، أكدت أن ذلك نابع من اقتناعها بأن العمل الخيري هو خير للنفس قبل الغير، وهو الثمرة التي تظل تنمو في كل مكان، وهذا أقل ما نقدمه من زكاة للعلم، ورد الجميل لهذا الوطن الغالي للمساهمة بالنهوض بالمجتمع.

"حمض" الأقارب لكشف هوية المجهولين

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 23 ذو الحجة 1436هـ - 7 أكتوبر 2015م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20151007/Con20151007800634.htm

عبدالله الدهاس (مكة المكرمة)
بدأت وزارة الصحة في التنسيق مع سفارات خادم الحرمين الشريفين في بعض الدول لأخذ عينات من الحمض النووي لأقارب المتوفين في حادثة التدافع التي شهدها مشعر منى في حج هذا العام.
وعلمت «عكاظ» من مصادر خاصة أن هذا الإجراء يأتي في إطار الجهود المبذولة لتسريع التعرف على المفقودين الذين قدموا بمفردهم من بعض الدول لأداء مناسك الحج ولم يتم التعرف عليهم حتى الآن، تمهيدا لتسليمهم إلى ذويهم وإنهاء إجراءات دفنهم. وكذلك للتخفيف عن أسر المتوفين الذين لا يستطيعون الوصول إلى المملكة لظروفهم حيث تتم مطابقة العينات المسحوبة في السفارات بالعينات الحالية في مركز المعيصم.

النزيلات شككن في تصريح آل طاوي

اتهامات بالتعنيف وسوء المعاملة في دار "الوفاء"

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 23 ذو الحجة 1436هـ - 7 أكتوبر 2015م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20151007/Con20151007800785.htm

أشواق الطويرقي (مكة المكرمة)
شكك نزيلات دار الوفاء للحماية الاجتماعية بمكة المكرمة في تصريح مدير فرع وزارة الشؤون الاجتماعية بالمنطقة عبدالله آل طاوي الذي أكد خلاله شخوص لجنة من قبل الإدارة العامة لفرع الوزارة بمكة للوقوف على أوضاع الدار ورفع التقارير اللازمة حيال الاحتياجات ومعالجة المعوقات التي تعترض لها العاملات، حيث نفى عدد من النزيلات حضور لجنة مختصة إلى الدار، مطالبات بتشكيلها من قبل الوزارة في الرياض لتقصي الحقائق والوقوف على معاناتهن المتمثلة في سوء معاملتهن وحرمانهن من إعانة الوزارة المالية للأعياد.
وأكدن أنهن لم يلتقين سوى بلجنة من هيئة حقوق الإنسان لإقناعهن بالعودة إلى أسرهن، وأشرن إلى أن المسؤولات في الدار يعمدن إلى سوء معاملتهن لإجبارهن على العودة لأسرهن «على حد قولهن.»
وفي هذا الإطار قالت النزيلة (و.د) أتعرض وصديقاتي من المقيمات في الدار من سوء معاملة الإدارة التي تتعمد الإساءة لنا لتجبرننا على العودة إلى معنفينا دون حل للمشكلة.
وذكرت أن معظم النزيلات قدمن شكواهن إلى مديري الدار السابق والحالي بالإضافة إلى المسؤولين في فرع الوزارة بالتجاوزات والإساءات التي طالتهن؛ إلا أنهن لم يجدن أي تجاوب مع شكواهن.
وأضافت: حصلت لي مشكلة شخصية مع مديرة الدار قبل عامين حيث قامت بتقديم بلاغ لمركز الشرطة أفادت من خلاله بتغيبي عن الدار في الوقت الذي كنت خلاله أراجع المستشفى بعد أن أصبت بنوبة ارتفاع في السكر وضغط الدم، وعندما رفضت المديرة نقلي إلى المستشفى اضطررت للذهاب بمفردي حيث تم إخلاء سبيلي في ذات الوقت من دار الفتيات لإثبات مكان وجودي.

وأشارت إلى أن البلاغ تسبب لها بمشكلة في جميع الجهات الحكومية حيث إنها لم تستطع استخراج بطاقة أحوال أو إنهاء إجراءاتها الحكومية وطالبت مديرة الدار بإلغاء البلاغ لتستطيع ممارسة حياتها بالشكل الطبيعي.
ولا يختلف حال النزيلة (د.ع) عن سابقتها حيث أهملت الدار إنهاء أجراءات العملية الجراحية التي تحتاج إليها فضلا عن ضياع فرصتها بالعودة إلى الجامعة العام الماضي بعد أن تسبب الدار بفصلها منها نظرا لإيقافها في السجن النسائي لمدة ستة أشهر لرفضها العودة لأسرتها وشجارها مع الأخصائيات وتكسير جهاز الحاسب الخاص بالإدارة.
كما اشتكت بقية النزيلات من حرمانهن من أبسط حقوقهن ابتداء من عدم احترامهن وإهمال إجراءتهن في الدوائر الحكومية وحرمانهن من إعانة الوزارة المالية للأعياد بالإضافة إلى سوء الوجبات الغذائية وسوء المعاملة وتقديم بلاغات رسمية إلى مركز الشرطة في حالة وقوع أي خلاف.
مطالبات بتشكل لجنة لتقصي الحقائق من قبل الوزارة في الرياض، مؤكدات أن فرع الوزارة لم يرسل أي لجنة للتحقيق في أوضاع الدار ولم تأت إليهن سوى لجنة من هيئة حقوق الإنسان لإقناعهن بالعودة إلى أسرهن.
من جانبه، أكد مدير فرع وزارة الشؤون الاجتماعية بمنطقة مكة المكرمة عبدالله آل طاوي إرسال لجنة من قبل الإدارة العامة لفرع الوزارة بمكة للوقوف على أوضاع دار الوفاء للحماية الاجتماعية ورفع التقارير اللازمة حيال الاحتياجات ومعالجة المعوقات التي تعترض لها العاملات والنزيلات على حد سواء، وتم الاجتماع من قبل أعضاء اللجنة مع مديرة الدار فاطمة شلبي، للاطلاع على الوضع العام داخل الدار ومقابلة النزيلات ومعرفة مطالبهن والاستماع إلى شكواهن، وقد اتضح للجنة أن ما يقمن به النزيلات من شكاوى مجرد تصرفات فردية قامت إدارة الدار باتخاذ الإجراءات اللازمة حيالها.
وأضاف: لم يتضح وجود سوء معاملة للنزيلات وإنما نوع من الاختلافات من قبل بعض النزيلات، كما رصدت اللجنة بعضا من التوصيات التي تم رفعها لوزير الشؤون الاجتماعية للنهوض بمستوى أداء العاملين والعاملات بالدار وكذلك البحث عن مبنى بديل للحالي ودعم الدار بالكادر الوظيفي والفني والدعم من أجل النهوض بمستوى أداء الدار والعمل على تقديم كافة أوجه الرعاية اللازمة للنزيلات بالدار.
وذكر أن إدارة دار الوفاء للحماية الاجتماعية الملحقة بجمعية أم القرى النسائية بمكة المكرمة تشرف عليها الوزارة وتقدم لها كافة الإمكانيات اللازمة من الدعم والتسهيلات وحيث إن المبنى يتبع الجمعية أما الإداريات والعاملات من موظفات يقمن بحدود المطلوب تجاههن.

نزاهة تشكو انتقادات الرأي العام

المصدر: جريدة الوطن الاربعاء 23 ذو الحجة 1436هـ - 7 أكتوبر 2015م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=237807&CategoryID=5

الرياض: عبدالله الحمدان
طالبت هيئة مكافحة الفساد "نزاهة" بتخصيص دوائر قضائية للنظر وسرعة البت في قضايا الفساد، مؤكدة أن تأخر إجراءات التحقيق والمحاكمة وضع الهيئة أمام انتقادات الرأي العام، وضغوط وسائل الإعلام التي تطالب بالتشهير بالفاسدين بعد التثبت من جرائمهم. ووفقا لتقارير اطلعت عليها "الوطن"، أشارت الهيئة إلى أن تأخير إنجاز القضايا يؤدي إلى تذمر المواطنين وتداول إشاعات في المجتمع ومواقع التواصل، بعدم الجدية في مكافحة الفساد ومحاسبة الفاسدين.
كشفت هيئة مكافحة الفساد عن مواجهتها لضغوط الرأي العام من ناحية، ووسائل الإعلام من ناحية أخرى، للتشهير بالفاسدين بعد التثبّت من جرائمهم.
ووفقا لتقارير اطلعت عليها "الوطن"، فإن نزاهة تعتبر التأخّر من قبل الجهات القضائية والتحقيقية مخالفة لاستراتيجيتها الهادفة إلى الإسراع بالبت في القضايا، موضحة أن اختلاط قضايا الفساد مع غيرها من القضايا التي تنشغل بها جهات التحقيق والمحاكمة يؤخر حسمها.

واقترحت الهيئة تخصيص دوائر قضائية للنظر في قضايا الفساد بهدف سرعة إنجازها، وأضافت الهيئة أن تأخر إجراءات التحقيق والمحاكمة، وضع الهيئة أمام انتقادات الرأي العام والمجتمع، ووسائل الإعلام، مشيرة إلى أن ذلك يؤدي لتذمّر المواطنين وتداول إشاعات في المجتمع ومواقع التواصل، بعدم الجدية في مكافحة الفساد وملاحقة الفاسدين ومحاسبتهم وتطبيق ما يستحقونه من عقوبات.

التثبت من التهم

وأوضحت نزاهة بأن أوامر عليا أعطت الهيئة الحق في إعلان بعض القضايا التي تنتهي من بحثها وإحالتها إلى جهات التحقيق المتخصصة، إضافة إلى إمكانية الإعلان عن البلاغات التي تتلقاها بعد الوقوف عليها والتثبت من التهم الموجهة للمتهمين بعد إحالتهم إلى جهات الاختصاص دون إعلان أسماء.

واستدركت الهيئة بقولها إنها تواجه في الجانب الآخر رأيا يقول إن التشهير الذي يتضمن نشر الأسماء عقوبة، والعقوبة لا تكون إلا بعد صدور حكم قضائي أو بموجب نص نظامي،

مشيرة إلى أنها ترى أن التشهير في القضايا والجرائم التي يتأكد بالدليل ارتكابها سوف يؤدي حتما إلى ردع كل من تسوّل له نفسه ارتكاب عمل من أعمال الفساد خوفا من افتضاح أمره وأن ذلك سوف يؤدي بلا شك إلى تقليص الفساد في فترة وجيزة.

وعادت الهيئة لتؤكد أن الأمر يحتاج إلى دراسة من الناحية القضائية، كما يحتاج إلى التأكيد على جهات التحقيق بتضمين لوائح الدعوى طلب نشر الأحكام التي تصدر في قضايا الفساد بعد ثبوت الصفة القطعية.

ردع الفاسدين

ودعت نزاهة إلى ضرورة الإسراع بالبت في قضايا الفساد تنفيذا لما نصت عليه الاستراتيجية الوطنية لحماية النزاهة ومكافحة الفساد لأهمية ذلك في ردع الفاسدين، وإعلان هيبة الدولة وتأكيدا لعزمها على مكافحة الفساد وملاحقة الفاسدين وإنزال أحكام الله فيهم.

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

مطلوب بيئة عمل ملائمة للمرأة

المصدر: جريدة الاقتصادية الاربعاء 23 ذو الحجة 1436هـ - 7 أكتوبر 2015م
https://www.aleqt.com/2015/10/07/article_996200.html

كلمة الاقتصادية

هناك تسرب في العنصر النسائي في العمل الذي تم بجهود كبيرة تحويله ليكون خاصا بالمرأة فقط ومن الواضح أن عوامل جذب الموظفين والمحافظة عليهم ليست بالقدر ذاته في توظيف السيدات والفتيات، لذلك يوجد تسرب واضح من المحال التي تم تأنيثها وهو أمر جدير بالبحث عن أسبابه الحقيقية، فهناك مؤشرات تؤكد أنه تم تبني مضايقة للمرأة ولم يوفر لها عوامل نجاح المشروع التجاري، من خلال توفير أفضل الأدوات والأجهزة المساعدة والتجهيزات التي تحقق للموظف مستوى أعلى من الرضا الوظيفي، وهو الأمر الذي ينعكس حتما على الأداء.

لقد أصبحت الجهات المختلفة تتسابق على تحسين بيئة الأعمال، ذلك أنها أدركت تماما أن المحافظة على الموظف تحتاج إلى تطوير بيئة العمل وتحسينها، خاصة بعد أن نما سوق المال بشكل جوهري للحصول على موظف كفء وتقدم له كثيرا من المزايا، أصبح أقلها بيئة عمل متطورة متميزة. ولكن قضية بيئة العمل أخذت بعدا آخر مع ظهور المرأة السعودية في الميدان وخاصة الأسواق والمحال التجارية، وبعد أن كنا نتحدث عن بيئة عمل جاذبة من ناحية الأدوات والتجهيزات، دخل مفهوم الأمان في بيئة العمل كعنصر حاسم في عملية التقييم. هذا البعد الجديد وضع مشروع عمل المرأة كله على المحك، ما لم يمارس ضغط حقيقي على أصحاب الأعمال لتوفير مستوى عال من الأمان للفتاة السعودية داخل الأسواق والمحال التجارية.

إن إحصاءات وزارة العمل تشير إلى أنه تم توظيف نحو 65 ألف امرأة سعودية، وتأنيث أكثر من 13100 محل بيع مستلزمات نسائية في مختلف مدن ومحافظات المملكة في المرحلتين الأولى والثانية، وأن جميع هؤلاء الفتيات يعملن في

الأسواق يوميا، فإننا أمام تحد ضخم لتوفير بيئة عمل مناسبة وآمنة كعنصر لازم للاستمرار في هذا النجاح. ما يشفع لوزارة العمل أنها تضع بيئة العمل الآمنة للمرأة كقضية ذات أولوية عالية في هذه المرحلة، ولذلك جاءت تصريحات الوكيل المساعد مؤكدة لكل هذا الطرح، وأن الوزارة تدرك أن أهم عامل لنجاح عمل المرأة السعودية في محال بيع المستلزمات النسائية هو الأمان الذي لن يتوافر ما لم تمارس الوزارة متابعة وتفتيشا مستمرا لضمان توفير ذلك.
إن المعايير المهنية والتجارية واضحة في كيفية نجاح أي مشروع تجاري، ومن الواضح أن صعوبات لم يتم تمهيدها والتغلب عليها وربما تمت صناعتها ضد عمل المرأة في حالات تعاني فيها المحال مواجهة الإغلاق والتصفية، وقد دعا البعض إلى أن تتملك المرأة المشروع الخاص بها فتتحول من موظفة إلى مالكة للمشروع وهذه ضمانة قوية للنجاح.
إن من المطلوب أن يفهم بعض رجال الأعمال أن عودة الرجل للعمل في المحال النسائية أصبحت من الماضي وليست محلا للنقاش في الجهات الرسمية، ولن تكون صعوبات عمل المرأة باباً للالتفاف على تأنيث المحال والرجوع للمربع الأول..

الحياة
AL HAYAT

اللاجئون.. إلى أين؟

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 23 ذو الحجة 1436هـ - 7 أكتوبر 2015م
http://www.alhayat.com/Opinion/hifaa-Sufouq/11491207

هيفاء صفوق

ما أصعب على المرء خسارة كل شيء، وطن ومنزل وعائلة، يخرج ذليلاً ومنكسراً من دون مأوى أو ملجأ، ولو تخيلنا ما أصاب هؤلاء اللاجئين أننا نحن من يتعرض لهذا الذل والهوان وقسوة الزمان، لأدركنا خطورة التوقف متفرجين مكتوفي الأيدي، نلوح ونسخط من دون فعل يذكر أو موقف يتخذ بحقهم في احتواء أزمتهم ومساندتهم في فتح أبوابنا وقلوبنا لهم.
الإنسان لا يدرك معنى المهانة والتشرد إلا بعد أن يتذوق حرارته، ويعيش اليتم الفعلي حينما يفقد وطناً كبيراً، كان يوماً يحتويه!
الموقف يتطلب من جميع المجتمعات الإنسانية التي عاصرت الأزمات عبر التاريخ أو عاصرتها فعلياً، أن تتخذ موقفاً حازماً وسريعاً في احتوائهم ومساندتهم في توفير مكان يكرمون فيه.
دائماً الضحايا هم الشعوب المستضعفة، التي لا حول ولا قوة لها، تذل وتهان وتغتصب في عقر دارها، وعندما تخرج وتهرب وتلجأ تذوق الأمرّين، وتموت مرات عدة، ولاسيما من يحملون معهم أطفالهم ونساءهم وكبارهم، عندما يتعرضون للمنع أو الطرد، وكأنهم كلاب ضالة، يجعل الإنسان يصرخ. كم من مشاعر غاضبة وساخطة تعترينا لحالنا كبشر، افتقدنا فيها الرحمة والأخوة، ومعنى الأشقاء والدم والدين وفضلنا أن نمنطق الأشياء والقرارات كما تحلو لمصالحنا، هو أول اختبار حقيقي لنا يترجم معنى الأخوة ومعنى الوقفة الحقيقية لأشقائنا، هنا تنطق العروبة واللحمة الفعلية الحقيقية في وقوفها وتضامنها لتثبت أننا أمة واحدة
في وجه من يحاول العبث وتصيد الثغرات وترديد الشعارات.
ما يغيب عنا كبشر، أنها دائرة إن لم نقم بفعل الواجب في احتواء من يحتاج المساعدة الفعلية وأقلها احتواء أجسادهم وأرواحهم المنهزمة في وقت تجرد البعض من إنسانيته، وانجرف بلغة تخاف الحشد وفقدان الرزق، ونسي أن في الحياة قوانين أوجدها الله أهمها (العدل والحق)، ربما يعترينا ويصيبنا ما أصابهم إن لم نقم بواجبنا ولم نراع الأخوة التي بيننا.
لا بد من جميع المجتمعات الإنسانية العربية أن تفتح أبوابها لهؤلاء اللاجئين، من ضاقت بهم الحياة الكريمة، من عاشوا أربعة أعوام من القتل والقهر والدماء والجوع وفقدان أحبابهم أمام نظرهم، فهي محنة إنسانية وكارثة بشرية لا نعرف متى تنتهي.
هنا يظهر معنى الترابط والتلاحم والأخوة، ووقفة الفعل فيمن يحتاج المساعدة. وكم يحتاجون الآن إلى أرض ومأوى تطويهم باستقرار وأمان وإن كان موقتاً، تحفظ كرامتهم كبشر، وتحفظ أعراضهم وطفولتهم وجوعهم النفسي والمعنوي

قبل الجسدي المادي الذي استُنزف من سنوات، فلا يخفى علينا ماذا تعاني نفسياتهم من الصدمة الواقعة عليهم، وشعورهم بالإحباط وعدم الاستقرار النفسي والمعنوي، مما يجعلهم يخوضون مخاض الألم والنزف النفسي مئات المرات، واضطرابات الصدمة وما بعد الصدمة، يجعلهم في وضع عدم التركيز والانتباه وفقدان الثقة في كل شيء، والخوف من المجهول والعيش في الاكتئاب وإسقاطه على أنفسهم أو ذويهم أو حتى التفكير في الانتحار، كما شاهدنا على الشاشات إقدامهم في مراكب بحرية بأعداد كبيرة وهم يتوقعون أي شيء، موت أو طرد أو بالأصح لا يتوقعون شيء، فهم في حال صدمة عنيفة تعطل الفكر وتجعلهم يجازفون في كل شيء، لم يظهروا عبثاً من ديارهم بالآلاف إلا من حر ما عاشوا من مظلومية قمعية تجاوزت الإنسانية، فهل نحن مازلنا نغفل عن ذلك!

ونسقط أمام اختبار عظيم لنا كلنا! ونتساوى مع الظالم والمظلوم؟

في الحياة، يكتب كل شيء ومن ضمنها المواقف العظيمة، فإما أن ترفعنا فوق، وإما أن تهبط بِنَا أسفل السافلين، وفيها العبر فهل من معتبر؟

الإنتخابات البلدية

"انتخابات الشرقية": حضور لافت للمرشحين من موظفي "أرامكو" والضباط المتقاعدين

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 23 ذو الحجة 1436هـ - 7 أكتوبر 2015م
http://www.alhayat.com/Articles/11491681

الدمام - «الحياة»

كشفت القوائم الأولية لأسماء المرشحين في المنطقة الشرقية، تبايناً ومفاجآت في مناصب ووظائف المرشحين والمرشحات، فيما شهدت دخول أسماء شابة على خط الانتخابات، على رغم قلة خبرتها العملية والعلمية. ولم يعرف إذا كان بإمكان الناخبين والناخبات معرفة السيرة الذاتية للمرشحين والمرشحات، أم لا.

وأظهرت القائمة التي ضمت أكثر من 500 مرشح ومرشحة، اختلافاً واضحاً في الخبرات العلمية للمرشحين، إلا أن اللافت هو اسم مرشحة تعمل في أحد القطاعات الأمنية المهمة التابعة لوزارة الداخلية، إضافة إلى أسماء رؤساء شركات خاصة معروفة في المنطقة الشرقية، وكذلك اسم مرشحة عملت في منصب «رفيع» في قطاع التعليم.

وشهدت القائمة تسجيل ٢٥ مرشحاً يعملون في شركة «أرامكو السعودية» أسماءهم، فيما راوحت وظائفهم في الشركة بين موظفين ومسؤولين، بينهم مرشح يشغل منصباً «رفيعاً» في الشركة نفسها. ولا تزال هذه الأسماء ضمن القوائم الأولية، وقد تتغير هذه القوائم، وتتقلص بسبب انسحابات، وقد تحدث مفاجآت في القائمة خلال الفترة المقبلة. وتضمنت القائمة أيضا اسم مرشح، يعمل في منصب «رفيع» في القطاع الصحي الحكومي، وكذلك محامين ومعلمين وأطباء واختصاصيين، ومهندسين ورجال أعمال، ومسؤولة في فرع وزارة الشؤون الاجتماعية، إضافة إلى ضباط متقاعدين من أجهزة عسكرية. وشهدت القائمة دخول إعلامي شهير، إضافة إلى تسجيل مرشحين أسماءهم، فيما تم تدوين وظائفهم «متسببين»، لعدم شغلهم أي وظائف حكومية أو خاصة.

وأظهرت القائمة مدى اختلاف الخبرات العملية للمرشحين والمرشحات، ما يعطي أكثر من 75 ألف ناخب، هو المجموع الكلي لأعداد الناخبين في الدورة الثالثة من الانتخابات البلدية، خيارات عدة لاختيار المرشح المناسب. وحوت القائمة الأولية لأسماء المرشحين والمرشحات، أسماء عناصر شابة. ولا تمتلك أي مؤهلات علمية أو عملية سابقة، إلا أنها تنتمي إلى عائلات شهيرة في مجال المال والأعمال وكذلك الإعلام، ويتوقع أن تحظى بدعم كبير منها.

دخول المعلمين على خط انتخابات المجالس البلدية عُدَّ بادرة جديدة، إذ شهدت القائمة دخول أسماء معلمين، في عدد من محافظات المنطقة الشرقية، لهم خبرة طويلة في مجال التعليم. وكان لعدد من سيدات المجتمع حضور لافت في قائمة المرشحين الأولية، إذ سجلت سيدة أعمال تنتمي إلى إحدى أشهر الأسر في قطاع المال في المملكة اسمها مرشحة، وهي تتولى حالياً رئاسة إحدى الجمعيات الخيرية.

وأوضح مصدر في اللجنة المحلية للانتخابات البلدية في الشرقية لـ«الحياة»، أن الناخبين لن يتمكنوا حالياً من معرفة السيرة الذاتية للمرشحين، وسيتم معرفتها أثناء الحملة الانتخابية للمرشح الذي سيقوم خلالها باستعراضها للترويج لنفسه، من خلال عرض مؤهلاته وخبراته، مشيراً إلى أنه لا يشترط أن يقدم المرشح سيرته الذاتية أثناء تسجيله ضمن المرشحين، ويكتفى فقط بحصوله على شهادة الثانوية العامة وبعض الشروط الأخرى.

طول قائمة المرشحين الأولية في الشرقية، وتنوع وظائف وتخصصات الأسماء المسجلة فيها، يعطي وفقاً إلى اللجنة المحلية للانتخابات، انطباعاً بتغير طبيعة الانتخابات ويرسم معالم المجالس البلدية في نسختها الثالثة، والذي يبدو أنها ستشهد تغييرات وتحولات كثيرة.

الأحساء الأولى في أعداد الناخبات

المصدر: جريدة الوطن الاربعاء 23 ذو الحجة 1436هـ - 7 أكتوبر 2015م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=237794&CategoryID=5

الأحساء: عدنان الغزال
سجلت اللجنة المحلية لانتخابات المجلس البلدي في أمانة الأحساء المركز الأول في أعداد الناخبات على مستوى المملكة بواقع 5531 ناخبة، وذلك بنسبة 19.2% من المجموع العام.
أوضح ذلك رئيس اللجنة الإعلامية في انتخابات الأحساء مدير العلاقات العامة والإعلام في أمانة الأحساء خالد بوشل، مشيرا لـ"الوطن" أمس إلى أن الأرقام الإحصائية لأكثر الأمانات من حيث تسجيل الناخبين، جاءت على النحو الآتي:
1- أمانة الأحساء - 5531 ناخبة بنسبة 19.2%.
2- الحدود الشمالية - 4678 ناخبة بنسبة 16.2%.
3- الرياض - 3551 ناخبة بنسبة 12.3%.
4- تبوك - 2619 ناخبة بنسبة 9.1%.
2- حائل - 2274 ناخبة بنسبة 7.9%.

زوجان يترشحان في للانتخابات

المصدر: جريدة الوطن الاربعاء 23 ذو الحجة 1436هـ - 7 أكتوبر 2015م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=237795&CategoryID=5

حفر الباطن: دغش السهلي
بعد أن شهد عدد من المدن والمحافظات في المملكة ترشح أكثر من مواطن وزوجته للمجالس البلدية، وصل التنافس بين الأزواج هذه المرة إلى محافظة حفر الباطن، إذ تقدم زوجان لترشيح نفسيهما رسميا لانتخابات المجلس البلدي في المحافظة.
وعلمت "الوطن" من مصادر أن الزوجين اتفقا على الترشح للانتخابات بشكل نظامي في وقت واحد، فيما تدور كثير من التساؤلات لدى بعض أهالي المحافظة حول ترشيح الأزواج أنفسهم وأسباب ذلك وأهمها ضمان وصول أحدهما للمجلس.
من جهته، أكد المدير العام لشؤون المجالس البلدية في وزارة الشؤون البلدية والقروية المهندس جديع القحطاني لـ"الوطن" أمس، أنه لا يوجد نظام ما يمنع ترشح زوج وزوجته للمجالس البلدية، بشرط التقيد بضوابط المرشحين وعدم التضامن بينهما في الحملات الانتخابية، مثل انسحاب أحدهما لمصلحة الآخر، مشيرا إلى أنه تم مسبقا دراسة وجود مثل هذه الحالات وآلية التعامل معها، لافتا إلى تسجيل حالات لترشح زوج وزوجته في عدد من المحافظات.

حقوق الإنسان فى العالم

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

الخليجيون يقرون أول اتفاقية موحدة لتسليم المطلوبين بين دول المجلس

المصدر: جريدة الاقتصادية الاربعاء 23 ذو الحجة 1436هـ - 7 أكتوبر 2015م
https://www.aleqt.com/2015/10/07/article_996212.html

مويضي المطيري من الدمام

اعتمد وزراء العدل والأوقاف الخليجيون أمس اتفاقية تسليم المتهمين والمحكوم عليهم بين دول مجلس التعاون بشكل موحد كاتفاقية مستقلة عربيا ضمن بنودها دول المنطقة.

وقال لـ "الاقتصادية" زكريا الأنصاري وكيل وزارة العدل المساعد للشؤون القانونية الكويتي، إنه تم إقرار الاتفاقية من قبل وزراء العدل الخليجيين ورفعه لقادة الدول في الاجتماع المقبل لدول مجلس التعاون الخليجي في شهر كانون الأول (ديسمبر) المقبل لاعتماده، مشيرا إلى أن أبرز ملامح المشروع المقدم من الكويت منذ ثلاث سنوات أخضع خلال تلك الفترة إلى الدراسة وبعد إقراره فإن تطبيقه مرهون بمصادقة دول الخليج.

وأوضح على هامش الاجتماع الـ 27 لوزراء العدل في دول مجلس التعاون الاجتماع الذي عقد أمس في العاصمة القطرية الدوحة أن آلية اتفاقية تسليم المتهمين والمحكوم عليهم تختلف عن الآليات السابقة، حيث في حال إقدام أحد مواطني المجلس على جرم في إحدى الدول الخليجية الأخرى فإن من حق الدولة التي حدثت بها الجريمة المطالبة بتسليمه"، مشيرا إلى أن الاتفاقية وضعت ضمن النمط الدولي، حيث إنها تهدف إلى تحقيق العدالة وملاحقة مرتكبي الجرائم.

وعن علاقتها بمستجدات قضايا الإرهاب أكد أن الاتفاقية تشمل الإرهاب والجرائم كافة، منوها إلى أن اقتراح المشروع من قبل الكويت لا يعني أن الحكومة الكويتية الأكثر تضررا إلا أنها جاءت لاستكمال منظومة الاتفاقيات بين دول المجلس.

ومن جانب آخر، قال يعقوب الصانع وزير العدل ووزير الأوقاف والشؤون الإسلامية الكويتي بحسب "كونا"، إن الاجتماع وافق على مقترح الأمانة العامة بدخول الدول الأعضاء كمجموعة لإبرام اتفاقيات تعاون قانوني وقضائي وعدلي مع الدول أو المجموعات الدولية الأخرى، مبينا أنه سيتم الأخذ بمذكرات التفاهم كصيغة لتحقيق الهدف من المقترح على غرار الصيغة التي اتفقت عليها دول المجلس في إعدادها لمذكرة التفاهم القانوني والقضائي مع المغرب.

وعن اجتماع لجنة مديري ورؤساء المراكز والمعاهد التدريبية والقانونية والقضائية بدول المجلس أوضح الوزير أن الاجتماع اطلع على توصيات وكلاء وزارات العدل في اجتماعهم الـ 19 حول الموضوع وقرر اعتماد آلية عمل للجنة.

وعن التقرير السنوي حيال ما تم تنفيذه من قرارات المجلس الأعلى ذات العلاقة بالعمل العدلي المشترك ومدى تنفيذها أوضح الوزير الصانع أن الاجتماع كلف مسؤولي إدارات التعاون الدولي والعلاقات الدولية بالدول الأعضاء بوضع الموضوع بندا دائما على جدول أعمال اجتماعاتهم ومتابعة تنفيذ القرارات كافة المتعلقة بالعمل العدلي والصادرة من المجلس الأعلى وحصر المعوقات إن وجدت.

وعن بحث تطوير اتفاقية تنفيذ الأحكام والإنابات والإعلانات القضائية بدول المجلس أوضح الوزير الصانع أن الاجتماع كلف لجنة مسؤولي إدارات التعاون الدولي والعلاقات الدولية بإعداد مشروع تعديل اتفاقية تنفيذ الأحكام والإنابات والإعلانات القضائية بدول المجلس في اجتماعات اللجنة للعام القادم 2016 على أن تقوم الدول الأعضاء بموافاة الأمانة بملاحظاتها ومرئياتها واقتراحاتها حيال تعديل وتطوير الاتفاقية. وعن الدراسة الخاصة بالقوانين (الأنظمة) التي تم إقرارها بشكل استرشادي في نطاق لجنة وزراء العدل بدول المجلس أكد الوزير الصانع أنه تم اعتماد الآلية التي توصلت إليها لجنة مسؤولي إدارات التعاون الدولي والعلاقات الدولية لتنفيذ قرار المجلس الأعلى.

وقال إن الاجتماع كلف لجنة مسؤولي إدارات التعاون الدولي والعلاقات الدولية بوزارات العدل بدول المجلس بإعداد مشروع النظام (القانون) الموحد لمكافحة الإرهاب ورفع المشروع إلى الاجتماع الـ20 لوكلاء وزارات العدل بالدول الأعضاء. ويضم وفد وزارة العدل الكويتية برئاسة الوزير الصانع كلا من زكريا عبدالله الأنصاري وكيل وزارة العدل المساعد للشؤون القانونية وصالح المكيمي مدير إدارة مكتب الوزير وعيسى البشر رئيس قسم شؤون مجلسي الأمة والوزراء بمكتب الوزير.

كاريكاتير

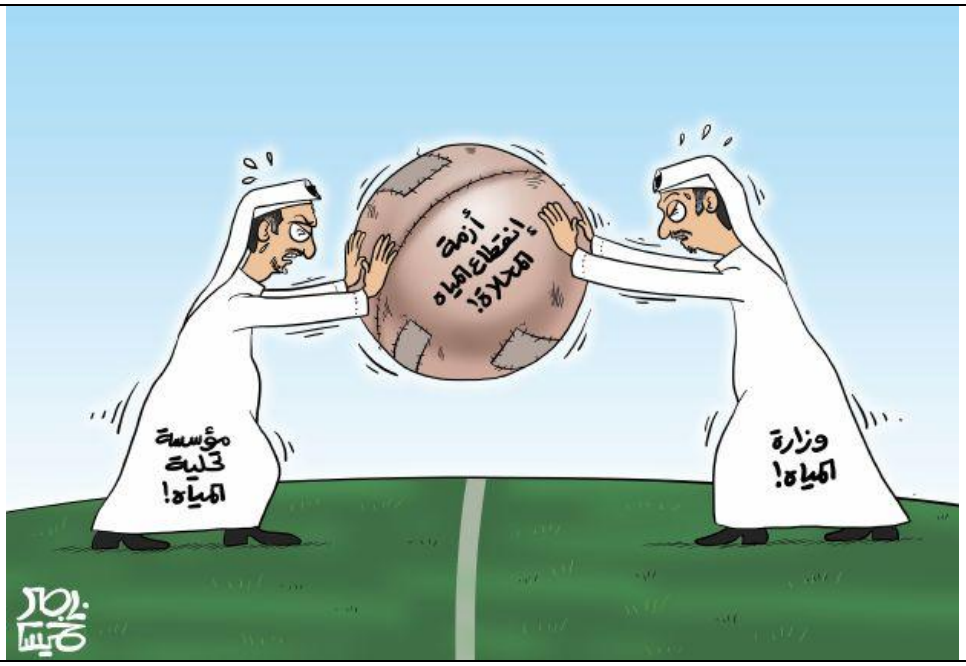

الحياة

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 23 ذو الحجة 1436هـ - 7 أكتوبر 2015م

http://www.alhayat.com/Opinion/Naser-Khames

الإلكترونية الاقتصادية www.aleqt.com

المصدر: جريدة الاقتصادية الاربعاء 23 ذو الحجة 1436هـ - 7 أكتوبر 2015م

https://www.aleqt.com/2015/10/07/article_996208.html